روايات الموثقين في شيخ في الصحيحين والمجتبى (دراسة نقدية)

د. فتح الرحمن القرشي*

The authors approach towards the text of some narrators is neither absolute acceptance nor absolute refusal to their texts regardless of whether they are authentic or unauthentic. Hence, it should be noted that even the authentic narrator's text can be rejected on the basis of the context in which the text is narrated. Likewise, the unauthentic narrator's text should not be rejected in context where the narrator is assumed to be authentic. The narrator might have been of weak memorisation, but his text may be accepted because of his long companionship to that particular Sheikh whereby he acquires strength. This research is limited to the unauthentic narrators whose text about a particular Bukhari, Muslim and Nisei. The objective is to extract these unauthentic narrators out of the men of Bukhari, Muslim and Nisei depending on the judgments of the critics that are related to the documentation of the unauthentic narrator and the acceptance of his text reported about a particular Sheikh, through the reviewing of reliable references. The study also aims to the extraction of the narrations of those narrators in Bukhari, Muslim and Nisei and its study in terms of text in order to know how the classifier quotes those narrators. May Allah guide us to righteousness.

مدخل:

معلوم عند علماء الحديث وجود بعض الرواة المتكلم فيهم في صحيحي البخاري ومسلم، فهذا أمر لا يخفى على المحدِّثين، ولا يخفى على الإمامين البخاري ومسلم (رحمهما الله)، فهما ينتقيان من حديث المتكلم فيهم ما يُجزَمُ أنَّه صحيحٌ مقبول، سواء كان هذا الراوي مُضَعفاً مِن قِبَلهما، أو مِن قِبَل غيرهما مِن المحدثين .

ومن المعلوم أيضاً أن البخاري ومسلماً لم يرويا الحديث عن ضعيف إلا وهو مقرون بغيره أو تابعه الثقات، ولم يرويا عن مدلس حتى يصرح بالسماع سواءً في نفس الرواية أو في رواية أخرى في الصحيحين.

ذكر العلامة المعلمي (رحمه الله): إن الشيخين يخرجان لمن فيهم كلام في مواضع معروفة، أحدها: أن يؤدي اجتهادهما إلى أن ذلك الكلام لا يضره في روايته البتة، كما أخرج البخاري لعكرمة .

الثاني: أن يؤدي اجتهادهما إلى أن ذلك الكلام إنما يقتضي أنه لا يصلح للاحتجاج به وحده، ويريان أنه يصلح لأن يحتج به مقروناً، أو حيث تابعه غيره، ونحو ذلك .

ثالثها: أن يريا أن الضعف الذي في الرجل خاص بروايته عن فلان من شيوخه، أو برواية فلان عنه، أو بما سمع منه من غير كتابه، أو بما سمع منه بعد اختلاطه، أو بما جاء عنه عنعنه وهو مدلس، ولم يأت عنه من وجه آخر ما يدفع ريبة التدليس. فيخرجان للرجل حيث يصلح، ولا يخرجان له حيث لا يصلح"[1].

*كلية أصول الدين، الجامعة الإسلامية العالمية – إسلام آباد.

وقال الذهبي (رحمه الله): "فما في الكتابين – يعني صحيحي البخاري ومسلم – بحمد الله رجل احتج به البخاري أو مسلم في الأصول ورواياته ضعيفة، بل حسنة أو صحيحة ... ومن خرج له البخاري أو مسلم في الشواهد والمتابعات ففيهم مَن في حفظه شيء، وفي توثيقه تردد"[2].

قلتُ: يجب التنبه إلى عدم صحة الاستدلال على ثقة الراوي بإخراج البخاري أو مسلم له، وإنما ينبغي النظر في كيفية إخراج البخاري أو مسلم له، هل أخرجا له في الأصول؟ وما هي الأحاديث التي أخرجاها، هل لها شواهد ومتابعات؟ فإن أخرجا له — كلاهما أو أحدهما – حديثاً في الأصول صحيحاً لذاته، فهذا الذي في أعلى درجات التوثيق، أمّا من أخرجا له في المتابعات أو صحيحاً لغيره فهذا يشمله اسم الصدق العام، ولكن قد لا يكون في أعلى درجات التوثيق.

وهذا هو الذي أبرزه ابن حجر من منهج البخاري بقوله: "فأما إن خرج له في المتابعات والشواهد والتعاليق فهذا يتفاوت درجات من أخرج له منهم في الضبط وغيره، مع حصول اسم الصدق لهم"[3].

وقد ردَّ ابن الصلاح على من عاب على الإمام مسلم بروايته في صحيحه عن جماعة من الضعفاء علم الطعن فيهم، وليسوا من شرط الصحيح بأجوبة منها: "أن يكون ذلك واقعاً في الشواهد والمتابعات لا في الأصول، وذلك بأن يذكر الحديث أولاً بإسناد نظيف رجاله ثقات ويجعله أصلاً ثم يتبع ذلك بإسنادٍ آخر أو أسانيد فيها بعض الضعفاء على وجه التأكيد بالمتابعة، أو لزيادة فيه تنبه على فائدة فيما قدمه"[4].

شرط النسائي في المجتبي:

أما النسائي فله شرط في المجتبى بينه العلماء، قال أبو الفضل بن طاهر المقدسي: "سألت الإمام أبا القاسم سعد بن علي الزنجاني بمكة عن حال رجل من الرواة، فوثقه، فقلت: إن أبا عبد الرحمن النسائي ضعفه، فقال: "يا بني! إن لأبي عبد الرحمن في الرجال شرطاً أشد من شرط البخاري ومسلم"[5]

وقد قال الحافظ : "كم من رجل أخرج له أبو داود والترمذي تجنب النسائي إخراج حديثه ، بل تجنب إخراج حديث جماعة في الصحيحين"[6].

وشرطه بيّنه بقوله: "لما عزمت على جمع كتاب السنن، استخرت الله تعالى في الرواية عن شيوخ كان في القلب منهم بعض الشيء، فوقعت الخيرة على تركهم، فتركت جملة من الحديث كنت أعلو فيه عنهم"[7].

قلت: فمن هؤلاء عبد الله بن لهيعة، قال الحافظ أبو طالب أحمد بن نصر البغدادي: "من يصبر على ما صبر عليه أبو عبد الرحمن؟! كان عنده حديث ابن لهيعة ترجمة ترجمة فما حدث بها، وكان لا يرى أن يحدث بحديث ابن لهيعة"[8].

وقال ابن رجب مرجحاً له على أبي داود والترمذي فيمن يخرج له: "وأما النسائي فشرطه أشد من ذلك، ولا يكاد يخرج لمن يغلب عليه الوهم، ولا لمن فحش خطؤه وكثر"[9].

وأطلق بعض العلماء على كتاب النسائي اسم (الصحيح)، جاء هذا عن الحفاظ، أبي علي النيسابوري، وأبي أحمد بن عدي، والدارقطني، وابن منده، وعبد الغني بن سعيد الأزدي، والحاكم، وأبي يعلي الخليلي، والخطيب البغدادي، وأبي طاهر السلفي، وذلك من أجل ما رأوه في كتابه من قوة شرطه وتحريه[10].

ولا شك في أن صحيح البخاري أصح وأعلى شرطاً من سنن النسائي، وللدارقطني جزء صغير في الرجال الذين خرج لهم البخاري وأعرض عنهم النسائي كإسماعيل بن أبي أويس.

وهكذا كانت ميزة سنن النسائي في ضيق شرطه في التصحيح ودقة مقاييسه في القبول لدرجة أن أبا الحسن المعافري (ت 484هـ) تلميذ ابن عبد البر عدّهُ سلك أغمض وأجل ما سلكه الأئمة الستة من مسالك[11]. فشرطه في المجتبى هو أقوى الشروط بعد الصحيحين، مما دفع الذهبي إلى القول: "ولم يكن أحد في رأس الثلاثمائة أحفظ من النسائي، هو أحذق بالحديث وعلله ورجاله من مسلم، ومن أبي داود، ومن أبي عيسى، وهو جار في مضمار البخاري، وأبي زرعة"[12].

والخلاصة أنه ليس من شرط الأئمة البخاري ومسلم والنسائي (رحمهم الله) ألا يخرجوا عن رواة متكلم فيهم أو موصوفين بالضعف، وذلك لأنّ الراوي الضعيف أو المتكلم فيه لا يلزم أن ترد جميع مروياته – ما دام غير متهم بالكذب –، إذ قد يكون مُضَعّفاً في حالٍ دون حال، أو في شيخٍ دون شيخ، أو في بلدٍ دون بلد، أو في حديث معين دون أحاديث أخر، ونحو ذلك من أنواع التضعيف [13]، فلا يجوز أن نرد جميع مروياته حينئذ، بل نقبل حديثه الذي تبين لنا أنه ضبطه وحفظه وأداه كما حفظه، ونرد حديثه الذي تبين لنا أنه أخطأ فيه، ونتوقف فيما لم يتبين لنا شأنه.

هذا هو منهج المحدثين في التعامل مع جميع مرويات الرواة الضعفاء، ويسمى منهج "الانتقاء من أحاديث الضعفاء"[14]، يعني تصحيح أحاديث بعض الرواة المتكلم فيهم بالضعف إذا تبين أنهم قد حفظوا هذا الحديث بخصوصه، تماما كما أننا قد نرد حديث الراوي الثقة إذا تبين أنه لم يحفظ هذا الحديث المعين، أو خالف فيه من هو أوثق منه وأحفظ، والله الموفق والهادي إلى سواء السبيل.

موضوع البحث:

موضوع هذا البحث روايات الضعفاء الموثقين في شيخ معيّن عند البخاري ومسلم والنسائي في كتبهم – الصحيحان والمجتبى – ويجيب عن السؤالين التاليين:

من هم الرواة الضعفاء الموثقون في شيخ الذين أخرج لهم البخاري ومسلم والنسائي؟

كيف أخرج هؤلاء الأئمة أحاديث الموثقين في شيخ؟

قسمتُ هذا البحث إلى مبحثين:

المبحث الأول: عقدته لتراجم الضعفاء الموثقين في شيخ عند البخاري ومسلم والنسائي.

والمبحث الثاني: لدراسةأحاديث الضعفاء الموثقين في شيخ عند هؤلاء الأئمة في ، وفيه مطالب هي:

المطلب الأول: أحاديث الموثقين في شيخ عند الإمام البخاري.

المطلب الثاني: أحاديث الموثقين في شيخ عند الإمام مسلم.
المطلب الثالث: أحاديث الموثقين في شيخ عند الإمام النسائي.
وجعلتُ خاتمة فيها الخلاصة وأهم النتائج.
والله الموفق والهادي إلى سواء السبيل،،،

المبحث الأول

الضعفاء الموثقون في شيخ

عند البخاري ومسلم والنسائي في الصحيحين والمجتبى

أخرج هؤلاء الأئمة لأربعة من الرواة الضعفاء الموثقين في شيخ، هم: هشام بن سعد واتفقوا عليه! ويحيى بن الضحّاك انفرد به البخاري دونهم، وقرة بن عبد الرحمن، ومجالد بن سعيد أخرج لهما مسلم دونهم[15].
جمعتُ هؤلاء الرواة من خلال تتبع أقوال النقاد التي تفيد توثيق الراوي الضعيف أو قبول حديثه عن شيخٍ معين، وذلك بالرجوع إلى أمّهات الكتب المعتمدة في الرجال – خاصّة كتب رجال الصحيحين – والكتب الخاصّة بتراجم الكتب الستّة، وأهمها تهذيب الكمال للمزّي، وتهذيب التهذيب وتقريب التهذيب لابن حجر. فدرستُ ترجمة الراوي، وتتبع أقوال النقاد فيه، ثمّ النظر في هذه الأقوال ووضع خلاصة لهذه الأقوال، فأقول وبالله التوفيق:

قرة بن عبد الرحمن بن حِيْوِيل – بمهملة مفتوحة ثم تحتانية وزن جبريل – المعافري المصري، يقال اسمه يحيى. من السابعة مات سنة سبع وأربعين [16]. أخرج له مسلم، وأبو داود، والنسائي [17]، والترمذي، وابن ماجة.

قال الإمام أحمد: "منكر الحديث جداً" [18]. وقال يحيى بن معين: "ضعيف الحديث". وقال أبو حاتم: "ليس بقوي"[19]. وقال أبو زرعة: "الأحاديث التي يرويها مناكير"[20].

ذكره ابن حبان في الثقات، ونقل قول الأوزاعي: "أعلم الناس بالزهري قرة بن عبد الرحمن بن حيويل"[21]، ثم نقل ابن حبان استنكار أبو حاتم الرازي أن يكون قرة أعلم الناس بالزهري، وأن كل شيء روي عنه لا يكون ستين حديثًا، بل أتقن الناس بالزهري: مالك، ومعمر، والزبيدي: ويونس، وعقيل، وابن عيينة، هؤلاء الستة أهل الحفظ والإتقان، والضبط، والمذاكرة، وبهم يعتبر حديث الزهري إذا خالف بعض أصحاب الزهري بعضًا في شيء يرويه. وترجم ابن حبان لقرة مرة أخرى في مشاهير علماء الأمصار[22].

ووجّه ابن حجر قول الأوزاعي بأنّ قرة أعلم بحال الزهري من غيره لا فيما يرجع إلى ضبط الحديث وهذا هو اللائق. خاصة أنّ قرة قال: لم يكن للزهري كتاب إلا كتاب فيه نسب قومه"[23].

قال ابن عدي: "ولقرة أحاديث صالحة يرويها عنه رشدين وسويد بن عبد العزيز، وابن وهب والأوزاعي وغيرهم وجملة حديثه عند هؤلاء ولم أر في حديثه حديثاً منكراً جداً فأذكره وأرجو أنه لا بأس به"[24].

الخلاصة: أنّه ضعيف ويقبل حديثه في الزهريّ خاصّة، والأوزاعي إمام حجة، وكفى بشهادته لشيخه قرة، خاصة إذا كان الراوي عنه ابن وهب، أو الأوزاعي، أو سويد بن عبد العزيز.

مُجَالد – بضم أوله وتخفيف الجيم – بن سعيد بن عمير الهَمْداني – بسكون الميم – أبو عمرو الكوفي، من صغار السادسة مات سنة أربع وأربعين [25]، أخرج له مسلم، وأبو داود، والنسائي، والترمذي، وابن ماجة.

قال البخاري: "كان يحيى القطان يضعفه وكان ابن مهدي لا يروي عنه"[26]. وقال ابن عدي: "ومجالد له عن الشعبي عن جابر أحاديث صالحة وعن غير جابر من الصحابة أحاديث صالحة وجملة ما يرويه عن الشعبي وقد رواه عن غير الشعبي ولكن أكثر روايته عنه وعامة ما يرويه غير محفوظ"[27].

قال أبو بكر بن أبي خيثمة: "سمعت يحيى بن معين يقول: مجالد ضعيف واهى الحديث. قلت: كان يحيى بن سعيد القطان يقول: لو أردت أن يرفع لى مجالد حديثه كله رفعه، قال: نعم، قلت: وَلِمَ يرفع حديثه؟ قال: لضعفه"[28].

وقال ابن أبي حاتم: "حدثنا أحمد بن سنان قال سمعت عبد الرحمن بن مهدى يقول: "حديث مجالد عند الأحداث يحيى بن سعيد، وأبى أسامة، ليس بشئ، ولكن حديث شعبة، وحماد بن زيد، وهشيم، وهؤلاء القدماء. يعني أنه تغير حفظه في آخر عمره"[29].

وقال ابن حبان: "وكان رديء الحفظ يقلب الأسانيد ويرفع المراسيل لا يجوز الاحتجاج به"[30].

الخلاصة: مجالد ضعيف بسبب تغير حفظه في آخر عمره، ورواية الأكابر شعبة، وحماد بن زيد، وهشيم، مقبوله، وتجنب رواية الأحداث كيحيى بن سعيد، وأبو أسامة إلاّ إذا توبعوا، والله أعلم.

هشام بن سعد المدني أبو عباد أو أبو سعيد، مولى آل أبي لهب، القرشي، يتيم زيد بن أسلم. من كبار السابعة مات سنة ستين أو قبلها[31]. أخرج له البخاري تعليقاً، ومسلم، وأبو داود، والنسائي، والترمذي، وابن ماجة.

قال الإمام أحمد: "لم يكن هشام بالحافظ" [32]. وقال أيضاً: "كان يحيى بن سعيد لا يحدث عنه" [33].

"وقال الدوري عن ابن معين: "سمعت يحيى يقول: كان داود بن قيس يعنى الفراء صالح الحديث. وهشام بن سعد فيه ضعف وداود أحب إليّ منه" [34]. وقال أيضاً: "صالح وليس بمتروك الحديث" [35]. وقال أيضاً: "ليس بذاك القوي"[36].

وقال أبو زرعة: "محله الصدق وهو أحب إلي من ابن إسحاق. وقال أبو حاتم: يكتب حديثه ولا يحتج به، هو ومحمد بن إسحاق عندي واحد" [37]. وقال النسائي: ضعيف"[38]. قال ابن عدي: "مع ضعفه يكتب حديثه"[39].

وقال أبو داود: "هشام بن سعد أثبت الناس في زيد بن أسلم"[40].

قال ابن حبان: "كان ممن يقلب الأسانيد وهو لا يفهم ويسند الموقوفات من حيث لا يعلم فلما كثر مخالفته الأثبات فيما يروي عن الثقات بطل الاحتجاج به وإن اعتبر بما وافق الثقات من حديثه فلا ضير"[41].

الخلاصة: ضعيف يعتبر حديثه، وهو أثبت الناس في زيد بن أسلم كما قال أبو داود (رحمه الله)، والله أعلم.

يحيى بن عبد الله بن الضحاك البابلتي – بموحدتين ولام مضمومة ومثناة ثقيلة – أبو سعيد الحراني ابن امرأة الأوزاعي، من التاسعة مات سنة ثماني عشرة [42]. أخرج له البخاري تعليقاً، والنسائي في الكبرى[43].

قال أبو حاتم: "سمعت النفيلي يحمل عليه وقال لي كتبت عنه؟ فقلت: لا، أوهمته أنّي لم أكتب عنه من أجل ضعفه، وإنَّما قدمت حرّان وقد كان توفي. وقال أبو زرعة: لا أحدث عنه. ولم يقرأ علينا حديثه"[44].

قال ابن معين: "لم يسمع من الأوزاعي شيئاً [45]. وردّ ذلك الإمام أحمد بقوله: "أما السماع فلا يدفع"[46]. وهي حكاية منقطعة السند[47]، كيف وهو ابن امرأته؟!.

وقال ابن عدي: "وليحيى البابلتي عن الأوزاعي أحاديث صالحة، وفي تلك الأحاديث أحاديث ينفرد بها عن الأوزاعي، ويروى عن غير الأوزاعي من المشهورين والمجهولين، والضعف على حديثه بيّن"[48].

وقال ابن حبان: "كان كثير الخطأ لا يدفع عن السماع، ولكنَّه يأتي عن الثقات بأشياء معضلات ممن كان يهم فيها حتى ذهب حلاوته عن القلوب لما شاب أحاديثه المناكير، فهو عندي فيما انفرد به ساقط الاحتجاج، وفيما لم يخالف الثقات معتبر به، وفيما وافق الثقات محتج به"[49].

الخلاصة: ضعيفٌ عند جماهير النقّاد، إلاّ في الأوزاعي خاصّة فيما يتابع عليه لا ما ينفرد به، والله أعلم.

المبحث الثاني

أحاديث الموثقين في شيخ

عند البخاري ومسلم والنسائي في الصحيحين والمجتبى

تقدم أنّ الأئمة البخاري ومسلم والنسائي، لم يخرجوا عنهم إلاّ نادراً، حيث بلغ مجموع ما أخرج لهم البخاري ثلاثة أحاديث فقط: اثنان لهشام، وواحد ليحيى بن الضحّاك.

وأمّا الإمام مسلم، فقد بلغ مجموع ما أخرج لهم ثلاثة عشر حديثاً: حديثاً واحداً لقرة بن عبد الرحمن، وحديثاً واحداً لمجالد بن سعيد، وأحد عشر حديثاً لهشام بن سعد.

أخرج الإمام النسائي لواحدٍ من الرواة الضعفاء الموثقين في شيخ، هو: هشام بن سعد. وأخرج له حديثاً واحداً.

درستُ تلك الأحاديث عند الأئمة في ثلاثة مطالب، فالأول لأحاديثهم عند البخاري، والثاني لأحاديثهم عند مسلم. والثالث لأحاديثهم عند النسائي.

المطلب الأول: أحاديث الموثقين في شيخ عند الإمام البخاري:

أولاً: حديث هشام بن سعد:

الحديث الأول: أخرجه معلقاً بصيغة الجزم في كتاب الحج، باب كراهية النبي ﷺ أن تعرّى المدينة، تحت الحديث رقم (1890)، فقال (رحمه الله):

"حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ خَالِدِ بْنِ يَزِيدَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي هِلاَلٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: «اللَّهُمَّ ارْزُقْنِي شَهَادَةً فِي سَبِيلِكَ، وَاجْعَلْ مَوْتِي فِي بَلَدِ رَسُولِكَ ﷺ»، وَقَالَ ابْنُ زُرَيْعٍ، عَنْ رَوْحِ بْنِ القَاسِمِ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حَفْصَةَ بِنْتِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَتْ: سَمِعْتُ عُمَرَ نَحْوَهُ وَقَالَ هِشَامٌ، عَنْ زَيْدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حَفْصَةَ، سَمِعْتُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ[50].

قلتُ: وصله بن سعد عن محمد بن إسماعيل بن أبي فديك عنه ولفظه عن حفصة أنها سمعت أباها يقول: فذكر مثله، وفي آخره: "إِنَّ اللَّهَ يَأْتِي بِأَمْرِهِ أَنَّى شَاءَ"[51].

قال ابن حجر: "أراد البخاري بهذين التعليقين بيان الاختلاف فيه على زيد بن أسلم فاتفق هشام بن سعد وسعيد بن أبي هلال على أنه عن زيد عن أبيه أسلم عن عمر وقد تابعهما حفص بن ميسرة عن زيد عند عمر بن شبة وانفرد روح بن القاسم عن زيد بقوله عن أمه وقد رواه بن سعد عن معن بن عيسى عن مالك عن زيد بن أسلم أن عمر فذكره مرسلاً.

وللحديث طريق أخرى أخرجها البخاري في تاريخه من طريق محمد بن عبد الله بن عبد الرحمن بن محمد بن عبد الله القارئ، عن جده، عن أبيه محمد، عن أبيه عبد الله أنه سمع عمر يقول ذلك.

وطريق أخرى أخرجها عمر بن شبة من طريق عبد الله بن دينار عن بن عمر عن عمر إسنادها صحيح"[52].

قلتُ: هذا الحديث مما أعله الدارقطني في تتبعاته على الصحيحين، فقال: "وأخرج البخاري عن ابن بكير، عن الليث، عن خالد عن سعيد بن أبي هلال، عن زيد بن أسلم عن أبيه عن عمر: "اللهم ارزقني شهادة في سبيلك، واجعل موتي في بلد رسولك"قال: وقال يزيد بن زريع عن روح عن زيد عن أمه عن حفص عن عمر. وقال هشام بن سعد عن زيد عن أبيه عن حفصة عن عمر"[53].

قال ابن حجر: "الظاهر أنه كان عند زيد بن أسلم عن أبيه عن عمر وعن أمه عن حفصة عن عمر؛ لأن الليث وروح بن القاسم حافظان وأسلم مولى عمر من الملازمين له العارفين بحديثه.

وفي سياق حديث زيد بن أسلم عن أمه عن حفصة زيادة على حديثه عن أبيه عن عمر كما بينته في كتاب تغليق التعليق[54] فدل على أنهما طريقان محفوظان وأما رواية هشام بن سعد فإنها غير محفوظة لأنه غير ضابط"[55].

الحديث الثاني: أخرجه معلقاً بصيغة الجزم في كتاب المغازي، باب غزوة ذات الرقاع، تحت الحديث رقم (4131)، فقال (رحمه الله):

"حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ القَطَّانُ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ الأَنْصَارِيِّ، عَنِ القَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ صَالِحِ بْنِ خَوَّاتٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ أَبِي حَثْمَةَ، قَالَ: «يَقُومُ الإِمَامُ مُسْتَقْبِلَ القِبْلَةِ، وَطَائِفَةٌ مِنْهُمْ مَعَهُ، وَطَائِفَةٌ مِنْ قِبَلِ العَدُوِّ، وُجُوهُهُمْ إِلَى العَدُوِّ، فَيُصَلِّي بِالَّذِينَ مَعَهُ رَكْعَةً، ثُمَّ يَقُومُونَ فَيَرْكَعُونَ لِأَنْفُسِهِمْ رَكْعَةً، وَيَسْجُدُونَ سَجْدَتَيْنِ فِي مَكَانِهِمْ، ثُمَّ يَذْهَبُ هَؤُلاَءِ إِلَى مَقَامِ أُولَئِكَ، فَيَرْكَعُ بِهِمْ رَكْعَةً، فَلَهُ ثِنْتَانِ، ثُمَّ يَرْكَعُونَ وَيَسْجُدُونَ سَجْدَتَيْنِ» حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ القَاسِمِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ صَالِحِ بْنِ خَوَّاتٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ أَبِي حَثْمَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: مِثْلَهُ، حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عُبَيْدِ اللَّهِ، قَالَ: حَدَّثَنِي ابْنُ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ يَحْيَى، سَمِعَ القَاسِمَ، أَخْبَرَنِي صَالِحُ بْنُ خَوَّاتٍ، عَنْ سَهْلٍ: حَدَّثَهُ: قَوْلَهُ، تَابَعَهُ اللَّيْثُ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، أَنَّ القَاسِمَ بْنَ مُحَمَّدٍ، حَدَّثَهُ: صَلَّى النَّبِيُّ ﷺ فِي غَزْوَةِ بَنِي أَنْمَارٍ(56).

قلتُ: وصله البخاري في التاريخ الكبير: "وقال يحيى بن بكير: حدثنا الليث، عن هشام بن سعد، عن زيد بن أسلم، سمع القاسم بن محمد؛ أن النبي ﷺ صلى في غزوة بني أنمار.. نحوه"(57).

ثانياً: حديث يحيى بن الضحّاك:

أخرجه معلقاً بصيغة الجزم في كتاب الحج، باب نزول النبي ﷺ مكة، تحت الحديث رقم (1590)، فقال (رحمه الله):

"حَدَّثَنَا الحُمَيْدِيُّ، حَدَّثَنَا الوَلِيدُ، حَدَّثَنَا الأَوْزَاعِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنِي الزُّهْرِيُّ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ مِنَ الغَدِ يَوْمَ النَّحْرِ، وَهُوَ بِمِنًى: «نَحْنُ نَازِلُونَ غَدًا بِخَيْفِ بَنِي كِنَانَةَ، حَيْثُ تَقَاسَمُوا عَلَى الكُفْرِ» يَعْنِي ذَلِكَ المحَصَّبَ، وَذَلِكَ أَنَّ قُرَيْشًا وَكِنَانَةَ، تَحَالَفَتْ عَلَى بَنِي هَاشِمٍ وَبَنِي عَبْدِ المطَّلِبِ، أَوْ بَنِي المطَّلِبِ: أَنْ لاَ يُنَاكِحُوهُمْ وَلاَ يُبَايِعُوهُمْ، حَتَّى يُسْلِمُوا إِلَيْهِمُ النَّبِيَّ ﷺ».

وَقَالَ سَلاَمَةُ، عَنْ عُقَيْلٍ، وَيَحْيَى بْنُ الضَّحَّاكِ، عَنِ الأَوْزَاعِيِّ، أَخْبَرَنِي ابْنُ شِهَابٍ، وَقَالاَ: بَنِي هَاشِمٍ، وَبَنِي المطَّلِبِ، قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: «بَنِي المطَّلِبِ أَشْبَهُ»(58).

قال ابن حجر: "ليس له في البخاري إلا هذا الموضع ... وطريقه هذه وصلها أبو عوانة في صحيحه، والخطيب في المدرج(59)، وقد تابعه على الجزم بقوله: "بني هاشم وبني المطلب"، محمد بن مصعب عن الأوزاعي، أخرجه أحمد(60) وأبو عوانة"(61).

وجاء من طريق الوليد « بَنِي هَاشِمٍ، وَبَنِي المطَّلِبِ» من غير شكّ عند أحمد وابن خزيمة(62).

قلتُ: فيكون هذا من حسان حديثه عن الأوزاعي، وهذا من البخاري اختيار لسماع يحيى من الأوزاعي تبعاً للإمام أحمد، والله الموفق.

المطلب الثاني: أحاديث الموثقين في شيخ عند الإمام مسلم

أولاً: حديث قرة بن عبد الرحمن:

أخرجه مقروناً مع عمرو بن الحارث، في كتاب الطلاق، باب بيع القلادة فيها خرز وذهب، تحت الحديث رقم (1591)، فقال (رحمه الله):

"حدثني أبو الطاهر، أخبرنا ابن وهب، عن قرة بن عبد الرحمن المعافري، وعمرو بن الحارث، وغيرهما، أن عامر بن يحيى المعافري، أخبرهم، عن حنش، أنه قال: كنا مع فضالة بن عبيد في غزوة، فطارت لي ولأصحابي قلادة فيها ذهب وورق وجوهر، فأردت أن أشتريها، فسألت فضالة بن عبيد، فقال: انزع ذهبها فاجعله في كفة، واجعل ذهبك في كفة، ثم لا تأخذن إلا مثلاً بمثل، فإني سمعت رسول الله ﷺ، يقول: «مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ، فَلَا يَأْخُذَنَّ إِلَّا مِثْلاً بِمِثْلٍ»(63).

ثانياً: حديث مجالد بن سعيد:

أخرجه مقروناً مع جماعةٍ في كتاب الطلاق، باب المطلقة ثلاثاً لا نفقة لها، تحت الحديث رقم (1480)، فقال (رحمه الله):

"حدثني زهير بن حرب، حدثنا هشيم، أخبرنا سيار، وحصين، ومغيرة، وأشعث، ومجالد، وإسماعيل بن أبي خالد، وداود، كلهم عن الشعبي، في حديث فاطمة بنت قيس: «فَلَمْ يَجْعَلْ لِي سُكْنَى، وَلَا نَفَقَةً، وَأَمَرَنِي أَنْ أَعْتَدَّ فِي بَيْتِ ابْنِ أُمِّ مَكْتُومٍ»(64).

ثالثاً: حديث هشام بن سعد:

تقدم أنّ الإمام مسلم أخرج له أحد عشر حديثاً، لكن كلها في المتابعات.

الحديث الأول: أخرجه الإمام مسلم متابعةً في كتاب الإيمان، باب معرفة طريق الرؤية، تحت الحديث رقم (302)، فقال (رحمه الله):

"وحدثني سويد بن سعيد، قال: حدثني حفص بن ميسرة، عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن أبي سعيد الخدري، أن ناسا في زمن رسول الله ﷺ قالوا: يا رسول الله، هل نرى ربنا يوم القيامة؟ قال رسول الله ﷺ: «نَعَمْ» قَالَ: «هَلْ تُضَارُّونَ فِي رُؤْيَةِ الشَّمْسِ بِالظَّهِيرَةِ صَحْوًا لَيْسَ مَعَهَا سَحَابٌ؟ وَهَلْ تُضَارُّونَ فِي رُؤْيَةِ الْقَمَرِ لَيْلَةَ الْبَدْرِ صَحْوًا لَيْسَ فِيهَا سَحَابٌ؟»...

قال مسلم: قرأت على عيسى بن حماد زغبة المصري هذا الحديث في الشفاعة، وقلت له: أحدث بهذا الحديث عنك أنك سمعت من الليث بن سعد، فقال: نعم، قلت لعيسى بن حماد: أخبركم الليث بن سعد، عن خالد بن يزيد، عن سعيد بن أبي هلال، عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن أبي سعيد الخدري، أنه قال: قلنا: يا رسول الله، أنرى ربنا؟ قال رسول الله ﷺ: «هَلْ تُضَارُّونَ فِي رُؤْيَةِ الشَّمْسِ إِذَا كَانَ يَوْمٌ صَحْوٌ» قلنا: لا، وسقت الحديث حتى انقضى آخره وهو نحو حديث حفص بن ميسرة، وزاد بعد قوله بغير عمل عملوه، ولا قدم قدموه، فيقال لهم: «لَكُمْ مَا رَأَيْتُمْ وَمِثْلُهُ مَعَهُ»، قال أبو سعيد: بلغني أن الجسر أدق من الشعرة، وأحد من السيف، وليس في حديث الليث، فيقولون: ربنا أعطيتنا ما لم تعط أحدا من العالمين وما بعده "، فأقر به عيسى بن حماد.

وحدثناه أبو بكر بن أبي شيبة، حدثنا جعفر بن عون، حدثنا هشام بن سعد، حدثنا زيد بن أسلم بإسنادهما نحو حديث حفص بن ميسرة إلى آخره، وقد زاد ونقص شيئاً"(65).

قال النووي: "ومراد مسلم (رحمه الله) أنّ زيد بن أسلم رواه عن عطاء عن أبي سعيد، ورواه عن زيد ثلاثة من أصحابه حفص بن ميسرة، وسعيد بن أبي هلال، وهشام بن سعد... وأمّا روايه هشام من حيث الإسناد فهي بإسناديهما، ومن حيث المتن نحو حديث حفص، والله أعلم"[66].

قلتُ: هذا من صحيح حديثه من غير طريق زيد بن أسلم، والله الموفق.

الحديث الثاني: أخرجه الإمام مسلم متابعةً في كتاب الزكاة، باب إثم مانع الزكاة، تحت الحديث رقم (987)، فقال (رحمه الله):

"وحدثني سويد بن سعيد، حدثنا حفص يعني ابن ميسرة الصنعاني، عن زيد بن أسلم، أن أبا صالح ذكوان، أخبره أنه سمع أبا هريرة، يقول: قال رسول الله ﷺ: «مَا مِنْ صَاحِبِ ذَهَبٍ وَلَا فِضَّةٍ، لَا يُؤَدِّي مِنْهَا حَقَّهَا، إِلَّا إِذَا كَانَ يَوْمُ الْقِيَامَةِ، صُفِّحَتْ لَهُ صَفَائِحُ مِنْ نَارٍ... ».

وحدثني يونس بن عبد الأعلى الصدفي، أخبرنا عبد الله بن وهب، حدثني هشام بن سعد، عن زيد بن أسلم، في هذا الإسناد بمعنى حديث حفص بن ميسرة، إلى آخره، غير أنه قال: «مَا مِنْ صَاحِبِ إِبِلٍ لَا يُؤَدِّي حَقَّهَا» ولَمْ يَقُلْ: «مِنْهَا حَقَّهَا» وذكر فيه «لَا يَفْقِدُ مِنْهَا فَصِيلاً وَاحِدًا» وقال: «يُكْوَى بِهَا جَنْبَاهُ وَجَبْهَتُهُ وَظَهْرُهُ»[67].

قلتُ: له متابعات أوردها الإمام مسلم بعد هذا الحديث [68]، فدلت على أنّ هذا من صحيح حديث هشام بن سعد عن زيد بن أسلم.

الحديث الثالث: أخرجه الإمام مسلم متابعةً في كتاب الزكاة، باب قبول الصدقة من الكسب الطيب وتربيتها، تحت الحديث رقم (1014)، فقال (رحمه الله):

"حدثنا قتيبة بن سعيد، حدثنا يعقوب يعني ابن عبد الرحمن القاري، عن سهيل، عن أبيه، عن أبي هريرة، أن رسول الله ﷺ، قال: «لَا يَتَصَدَّقُ أَحَدٌ بِتَمْرَةٍ مِنْ كَسْبٍ طَيِّبٍ، إِلَّا أَخَذَهَا اللهُ بِيَمِينِهِ... ».

وحدثني أمية بن بسطام، حدثنا يزيد يعني ابن زريع، حدثنا روح بن القاسم، ح وحدثنيه أحمد بن عثمان الأودي، حدثنا خالد بن مخلد، حدثني سليمان يعني ابن بلال، كلاهما عن سهيل، بهذا الإسناد، في حديث روح «مِنَ الْكَسْبِ الطَّيِّبِ فَيَضَعُهَا فِي حَقِّهَا» وفي حديث سليمان «فَيَضَعُهَا فِي مَوْضِعِهَا».

وحدثنيه أبو الطاهر، أخبرنا عبد الله بن وهب، أخبرني هشام بن سعد، عن زيد بن أسلم، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ، نحو حديث يعقوب، عن سهيل"[69].

قلتُ: هذا من صحيح حديثه من طريق زيد بن أسلم، والله الموفق.

الحديث الرابع: أخرجه الإمام مسلم متابعةً في كتاب الصيام، باب التخيير في الصوم والفطر في السفر، تحت الحديث رقم (1122)، فقال (رحمه الله):

"حدثنا عبد الله بن مسلمة القعنبي، حدثنا هشام بن سعد، عن عثمان بن حيان الدمشقي، عن أم الدرداء، قالت: قال أبو الدرداء: «لَقَدْ رَأَيْتُنَا مَعَ رَسُولِ اللهِ ﷺ فِي بَعْضِ أَسْفَارِهِ فِي يَوْمٍ شَدِيدِ الْحَرِّ، حَتَّى

إِنَّ الرَّجُلَ لَيَضَعُ يَدَهُ عَلَى رَأْسِهِ مِنْ شِدَّةِ الْحَرِّ، وَمَا مِنَّا أَحَدٌ صَائِمٌ، إِلَّا رَسُولُ اللهِ ﷺ وَعَبْدُ اللهِ بْنُ رَوَاحَةَ»[70].

قلتُ: لم ينفرد به هشام بل وافقه عليه الثقات، من غير طريق زيد بن أسلم. فقد ذكره مسلم متابعةً لحديثٍ جاء قبله من طريق الوليد بن مسلم عن سعيد بن عبد العزيز، عن إسماعيل بن عبيد الله به، بنحوه[71].

وأخرج البخاري من طريق عبد الرحمن بن زيد بن جابر، أنّ إسماعيل بن عبيد الله حدّثه عن أمّ الدرداء، عن أبي الدرداء به، بنحوه[72].

قلتُ: هذا من صحيح حديثه من غير طريق زيد بن أسلم، والله الموفق.

الحديث الخامس: أخرجه الإمام مسلم متابعةً في كتاب البيوع، باب كراء الأرض، تحت الحديث رقم (1536)، فقال (رحمه الله):

"حدثني أبو الطاهر، وأحمد بن عيسى، جميعاً عن ابن وهب، قال ابن عيسى: حدثنا عبد الله بن وهب، حدثني هشام بن سعد، أن أبا الزبير المكي، حدثه، قال: سمعت جابر بن عبد الله، يقول: كنا في زمان رسول الله ﷺ نأخذ الأرض بالثلث أو الربع بالماذيانات، فقام رسول الله ﷺ في ذلك فقال: «مَنْ كَانَتْ لَهُ أَرْضٌ فَلْيَزْرَعْهَا، فَإِنْ لَمْ يَزْرَعْهَا فَلْيَمْنَحْهَا أَخَاهُ، فَإِنْ لَمْ يَمْنَحْهَا أَخَاهُ فَلْيُمْسِكْهَا»[73].

قلتُ: ذكره الإمام مسلم متابعةً ضمن طرق حديث جابر رضي الله عنه «أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ نَهَى عَنْ كِرَاءِ الْأَرْضِ». من طريق أبي خيثمة عن أبي الزبير عن جابر، ومن طريق زهير حدثنا أبو الزبير عن جابر به بنحوه، ومن طريق أيوب عن أبي الزبير، عن جابر به بنحوه.

وأخرج البخاري من طريق ابن عيينه، عن ابن جريج، عن عطاء، عن جابر به بنحوه[74].

قلتُ: هذا من صحيح حديثه من غير طريق زيد بن أسلم، والله الموفق.

الحديث السادس: أخرجه الإمام مسلم متابعةً في كتاب الوصية، باب كراهة تفضيل بعض الأولاد في الهبة، تحت الحديث رقم (1627)، فقال (رحمه الله):

"حدثنا أبو خيثمة زهير بن حرب، ومحمد بن المثنى العنزي، واللفظ لابن المثنى، قالا: حدثنا يحيى وهو ابن سعيد القطان، عن عبيد الله، أخبرني نافع، عن ابن عمر، أن رسول الله ﷺ قال: «مَا حَقُّ امْرِئٍ مُسْلِمٍ، لَهُ شَيْءٌ يُرِيدُ أَنْ يُوصِيَ فِيهِ، يَبِيتُ لَيْلَتَيْنِ، إِلَّا وَوَصِيَّتُهُ مَكْتُوبَةٌ عِنْدَهُ».

وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة، حدثنا عبدة بن سليمان، وعبد الله بن نمير، ح وحدثنا ابن نمير، حدثني أبي، كلاهما عن عبيد الله، بهذا الإسناد، غير أنهما قالا: «وَلَهُ شَيْءٌ يُوصِي فِيهِ»، ولم يقولا: «يُرِيدُ أَنْ يُوصِيَ فِيهِ».

وحدثنا أبو كامل الجحدري، حدثنا حماد يعني ابن زيد، ح وحدثني زهير بن حرب، حدثنا إسماعيل يعني ابن علية، كلاهما عن أيوب، ح وحدثني أبو الطاهر، أخبرنا ابن وهب، أخبرني يونس، ح وحدثني هارون بن سعيد الأيلي، حدثنا ابن وهب، أخبرني أسامة بن زيد الليثي، ح وحدثنا محمد بن رافع، حدثنا ابن

أبي فديك، أخبرنا هشام يعني ابن سعد، كلهم عن نافع، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ بمثل حديث عبيد الله، وقالوا جميعا: «لَهُ شَيْءٌ يُوصِي فِيهِ»، إلا في حديث أيوب، فإنه قال: «يُرِيدُ أَنْ يُوصِيَ فِيهِ»، كرواية يحيى، عن عبيد الله"(75).

قلتُ: هذا من صحيح حديثه من غير طريق زيد بن أسلم، والله الموفق.

الحديث السابع: أخرجه الإمام مسلم متابعةً في كتاب الإمارة، باب الأمر بلزوم الجماعة عند ظهور الفتن وتحذير الدعاة إلى الكفر، تحت الحديث رقم (1851)، فقال (رحمه الله):

"حدثنا عبيد الله بن معاذ العنبري، حدثنا أبي، حدثنا عاصم وهو ابن محمد بن زيد، عن زيد بن محمد، عن نافع، قال: جاء عبد الله بن عمر إلى عبد الله بن مطيع حين كان من أمر الحرة ما كان، زمن يزيد بن معاوية، فقال: اطرحوا لأبي عبد الرحمن وسادة، فقال: إني لم آتك لأجلس، أتيتك لأحدثك حديثا سمعت رسول الله ﷺ يقوله: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «مَنْ خَلَعَ يَدًا مِنْ طَاعَةٍ، لَقِيَ اللَّهَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ لَا حُجَّةَ لَهُ، وَمَنْ مَاتَ وَلَيْسَ فِي عُنُقِهِ بَيْعَةٌ، مَاتَ مِيتَةً جَاهِلِيَّةً».

وحدثنا ابن نمير، حدثنا يحيى بن عبد الله بن بكير، حدثنا ليث، عن عبيد الله بن أبي جعفر، عن بكير بن عبد الله بن الأشج، عن نافع، عن ابن عمر، أنه أتى ابن مطيع، فذكر عن النبي ﷺ نحوه.

حدثنا عمرو بن علي، حدثنا ابن مهدي، ح وحدثنا محمد بن عمرو بن جبلة، حدثنا بشر بن عمر، قالا جميعا: حدثنا هشام بن سعد، عن زيد بن أسلم، عن أبيه، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ بمعنى حديث نافع، عن ابن عمر"(76).

قلتُ: هو من صحيح حديثه من طريق زيد بن أسلم، والله الموفق.

الحديث الثامن والتاسع: أخرجه الإمام مسلم متابعةً في كتاب اللباس والزينة، باب النهي عن الجلوس في الطرقات وإعطاء الطريق حقه، تحت الحديث رقم (2121)، فقال (رحمه الله):

"حدثني سويد بن سعيد، حدثني حفص بن ميسرة، عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن أبي سعيد الخدري، عن النبي ﷺ قال: «إِيَّاكُمْ وَالجُلُوسَ بِالطُّرُقَاتِ» قالوا: يا رسول الله ما لنا بد من مجالسنا نتحدث فيها، قال رسول الله ﷺ: «فَإِذَا أَبَيْتُمْ إِلَّا الْمَجْلِسَ فَأَعْطُوا الطَّرِيقَ حَقَّهُ»، قالوا: وما حقه؟، قال: «غَضُّ الْبَصَرِ، وَكَفُّ الْأَذَى، وَرَدُّ السَّلَامِ وَالْأَمْرُ بِالْمَعْرُوفِ، وَالنَّهْيُ عَنِ الْمُنْكَرِ».

وحدثناه يحيى بن يحيى، أخبرنا عبد العزيز بن محمد المدني، (ح) وحدثناه محمد بن رافع، حدثنا ابن أبي فديك، أخبرنا هشام يعني ابن سعد كلاهما، عن زيد بن أسلم بهذا الإسناد مثله"(77).

قلتُ: لمسلم طريقان لهشام بن سعد كما هو ظاهر، متابعةً لحفص بن ميسرة عن زيد بن أسلم، كذا أخرجه البخاري(78). ومن طريق زهير، عن زيد بن أسلم به بنحوه (79). فهذا من صحيح حديث هشام بن سعد من طريق زيد بن أسلم، والله الموفق.

الحديث العاشر: أخرجه الإمام مسلم متابعةً في كتاب السلام، باب الطيرة والفأل وما يكون فيه من الشؤم، تحت الحديث رقم (2226)، فقال (رحمه الله):

"وحدثنا عبد الله بن مسلمة بن قعنب، حدثنا مالك، عن أبي حازم، عن سهل بن سعد، قال: قال رسول الله ﷺ: «إِنْ كَانَ، فَفِي الْمَرْأَةِ وَالْفَرَسِ وَالْمَسْكَنِ». يَعْنِي الشُّؤْمَ.

وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة، حدثنا الفضل بن دكين، حدثنا هشام بن سعد، عن أبي حازم، عن سهل بن سعد، عن النبي ﷺ بمثله"[80].

قلتُ: هو من صحيح حديثه من غير طريق زيد بن أسلم، والله الموفق.

الحديث الحادي عشر: أخرجه الإمام مسلم متابعةً في كتاب البر والصلة والآداب، باب النهي عن لعن الدوابّ وغيرها، تحت الحديث رقم (2598)، فقال (رحمه الله):

"حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة، حدثنا معاوية بن هشام، عن هشام بن سعد، عن زيد بن أسلم، وأبي حازم، عن أم الدرداء، عن أبي الدرداء، سمعت رسول الله ﷺ، يقول: «إِنَّ اللَّعَّانِينَ لَا يَكُونُونَ شُهَدَاءَ، وَلَا شُفَعَاءَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ»[81].

له متابعات من طريق معمر، عن زيد بن أسلم[82]. وإسناده صحيح، رجاله ثقات رجال الشيخين. ومن طريق حفص بن ميسرة،عن زيد بن أسلم[83]. ومن طريق محمد بن جعفر قال: أخبرني زيد بن أسلم[84].

قلتُ: هو من صحيح حديثه من غير طريق زيد بن أسلم، والله الموفق.

المطلب الثالث: أحاديث الموثقين في شيخ عند الإمام النسائي

أخرج الإمام النسائي لواحدٍ من الرواة الضعفاء الموثقين في شيخ، هو: هشام بن سعد. وأخرج له حديثاً واحداً. ويشار إلى أنّ النسائي ضعّف هشام بن سعد، والله الموفق.

حديث هشام بن سعد، أخرجه الإمام النسائي مقروناً بعمرو بن الحارث [85]، في كتاب قطع السارق، باب الثمر يسرق بعد أن يؤويه الجرين، الحديث رقم (4959). قال (رحمه الله):

"قال الحارث بن مسكين، قراءة عليه وأنا أسمع، عن ابن وهب، قال: أخبرني عمرو بن الحارث، وهشام بن سعد، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده عبد الله بن عمرو، أن رجلا من مزينة أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال: يا رسول الله! كيف ترى في حريسة الجبل؟ فقال: «هِيَ وَمِثْلُهَا وَالنَّكَالُ وَلَيْسَ فِي شَيْءٍ مِنَ الْمَاشِيَةِ قَطْعٌ، إِلَّا فِيمَا آوَاهُ الْمُرَاحُ، فَبَلَغَ ثَمَنَ الْمِجَنِّ، فَفِيهِ قَطْعُ الْيَدِ، وَمَا لَمْ يَبْلُغْ ثَمَنَ الْمِجَنِّ، فَفِيهِ غَرَامَةُ مِثْلَيْهِ وَجَلَدَاتُ نَكَالٍ». قال: يا رسول الله! كيف ترى في الثمر المعلق؟ قال: «هُوَ وَمِثْلُهُ مَعَهُ، وَالنَّكَالُ وَلَيْسَ فِي شَيْءٍ مِنَ الثَّمَرِ الْمُعَلَّقِ قَطْعٌ، إِلَّا فِيمَا آوَاهُ الْجَرِينُ، فَمَا أُخِذَ مِنَ الْجَرِينِ فَبَلَغَ ثَمَنَ الْمِجَنِّ فَفِيهِ الْقَطْعُ، وَمَا لَمْ يَبْلُغْ ثَمَنَ الْمِجَنِّ فَفِيهِ غَرَامَةُ مِثْلَيْهِ وَجَلَدَاتُ نَكَالٍ»[86].

قال الحاكم: "هذه سنة تفرد بها عمرو بن شعيب بن محمد، عن جده عبد الله بن عمرو بن العاص. إذا كان الراوي عن عمرو بن شعيب ثقة، فهو كأيوب، عن نافع، عن ابن عمر"[87].

قلتُ: هو من صحيح حديثه عن غير طريق زيد بن أسلم، والله الموفق.

أهم النتائج التي توصلت إليها:

أولاً: أخرج الإمام البخاري لراويين فقط من الرواة الضعفاء الموثقين في شيخ، ولم يخرج عنهما إلاّ نادراً، ثلاثة أحاديث فقط: اثنان لهشام، وواحد ليحيى بن الضحاك، أخرجها لهما تعليقاً بصيغة الجزم، وهي صحيحة.

ثانياً: أخرج الإمام مسلم لثلاثة منهم، ولم يخرج عنهم إلاّ نادراً أيضاً، حيث بلغ مجموع ما أخرجه لهم ثلاثة عشر حديثاً: حديثاً واحداً لقرة بن عبد الرحمن، وحديثاً واحداً لمجالد بن سعيد، وأحد عشر حديثاً لهشام بن سعد:

حديث قرة بن عبد الرحمن: أخرجه مقروناً مع عمرو بن الحارث، في كتاب الطلاق، باب بيع القلادة فيها خرز وذهب، تحت الحديث رقم (1591).

حديث مجالد بن سعيد: أخرجه مقروناً مع جماعةٍ في كتاب الطلاق، باب المطلقة ثلاثاً لا نفقة لها، تحت الحديث رقم (1480).

حديث هشام بن سعد: أخرج له أحد عشر حديثاً، كلها في المتابعات. منها سبعة أحاديث من صحيح حديثه من طريق زيد بن أسلم، وأربعة أحاديث من صحيح حديثه من غير طريق زيد بن أسلم، والله الموفق.

ثالثاً: أخرج الإمام النسائي لواحدٍ منهم، هو: هشام بن سعد. أخرج له حديثاً واحداً. ويشار إلى أنّ النسائي ضعّفه.

رابعاً: الشيخان والنسائي يعدّون مقلين في روايتهم عن هؤلاء الضعفاء، ومردّ ذلك عند الشيخين اشتراط الصحة، وعند النسائي شرطه في الرجال، والله الموفق.

الهوامش

([1])التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل: عبد الرحمن بن يحيى بن علي بن محمد المعلمي العتمي اليماني (المتوفى: 1386هـ)، مع تخريجات وتعليقات: محمد ناصر الدين الألباني – زهير الشاويش – عبد الرزاق حمزة، الناشر: المكتب الإسلامي، الطبعة الثانية، (1406هـ-1986م), (692/2).

([2]) الموقظة للذهبي (ص: 79-81).

([3]) هدي الساري (ص:381)

([4]) صيانة صحيح مسلم: لابن الصلاح (ص: 96-97).

([5]) شروط الأئمة الستة، لابن طاهر (ص: 104).

([6]) النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر (1/ 75).

([7]) أخرجه ابن طاهر في "شروط الأئمة الستة "(ص: 104) وإسناده صحيح.

([8]) سؤالات السلمي (النص: 33).

([9]) شرح علل الترمذي (1/ 398).

([10]) انظر: النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر (1/ 75)، وتحرير علوم الحديث للجديّع (2/ 863).

([11]) انظر مقدمة الحافظ السيوطي لشرحه على النسائي المسمى زهر الربى على المجتبى (4/1).

([12]) سير أعلام النبلاء: لشمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (ت748هـ)، تحقيق مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، نشر مؤسسة الرسالة، الطبعة الثالثة (1405هـ/1985م)، بيروت – لبنان, (14/ 133).

([13]) راجع: شرح علل الترمذي لابن رجب (732/2).

([14]) انظر: منهج الإمام البخاري لأبي بكر كافي (ص: 144-148).

([15]) انظر: "التجريح والتعديل النسبي في نقد الرواة" للدكتور يحيى محمود القضاة، كلية الفكر الإسلامي والدعوة والعقيدة الإسلامية في جامعة صدّام للعلوم الإسلامية، عام 1423هـ/2002م. و"الرواة الضعفاء الموثقون نسبياً ومنهج الرواية عنهم في الكتب الستة" للدكتورمحمد عودة أحمد الحوري كلية الشريعة في جامعة اليرموك – إربد الأردن، عام 1426هـ/2005م.

([16]) انظر ترجمته في: تهذيب التهذيب (373/8). و تقريب التهذيب: للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت: 852 هـ)، دراسة وتحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، طبعة دار المكتبة العلمية بيروت – لبنان, (ص: 519).

([17])السنن الكبرى: أبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي (المتوفى: 303هـ)، تحقيق: حسن عبد المنعم شلبي، نشر: مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة الأولى، (1421هـ - 2001م),(10/ 417) رقم (11899)، وليس له رواية في المجتبى.

([18]) الضعفاء الكبير للعقيلي (485/3).

([19])الجرح والتعديل: لابي محمد عبد الرحمن بن ابى حاتم محمد بن ادريس بن المنذر التميمي الحنظلي الرازي (ت: 327 هـ)، الطبعة الاولى مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدرآباد الدكن – الهند سنة (1371هـ 1952م)، دار إحياء التراث العربي بيروت, (132/7).

([20]) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (132/7).

([21])الثقات: محمد بن حبان بن أحمد أبو حاتم التميمي البستي، تحقيق السيد شرف الدين أحمد، نشر دار الفكر الطبعة الأولى (1395 – 1975م)، بيروت, (343/7).

([22]) مشاهير علماء الأمصار لابن حبان (ص: 301).

([23]) تهذيب التهذيب: للامام الحافظ شيخ الاسلام شهاب الدين أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت: 528 هـ)، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الاولى (1404هـ/1984م), (373/8).

([24]) الكامل في ضعفاء الرجال (184/7).

([25]) انظر ترجمته في: التاريخ الكبير للبخاري بحواشي المطبوع (9/8). والكامل في ضعفاء الرجال (169/8). والجرح والتعديل لابن أبي حاتم (361/8). والمجروحين لابن حبان (10/3).

([26]) التاريخ الكبير: لأبي عبد الله محمد بن اسماعيل بن ابراهيم الجعفي البخاري (ت 256هـ/869م)، تحقيق عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى (1422هـ/2002م)، بيروت (9/8).

([27]) الكامل في ضعفاء الرجال (169/8).

([28]) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (361/8).

([29]) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (361/8).

([30]) المجروحين لابن حبان (10/3).

([31]) انظر ترجمته في:الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (61/9). وسؤالات أبي داود للإمام أحمد (ص: 220). وتاريخ ابن معين – رواية الدوري (195/3). والضعفاء والمتروكون للنسائي (ص: 104). والكامل في ضعفاء الرجال (411/8). والمجروحين لابن حبان (89/3). وتهذيب التهذيب (37/11). وتقريب التهذيب (ص: 572).

([32]) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (61/9).

([33]) سؤالات أبي داود للإمام أحمد بن حنبل في جرح الرواة وتعديلهم: لأبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (المتوفى: 241هـ)، تحقيق: د. زياد محمد منصور، نشر: مكتبة العلوم والحكم – المدينة المنورة، الطبعة الأولى، 1414هـ,(ص:220).

([34]) تاريخ ابن معين (رواية الدوري): ليحيى بن معين أبو زكريا (158هـ/233هـ)، تحقيق د. أحمد محمد نور سيف، نشر مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، سنة (1399هـ - 1979م)، مكة المكرمة , (195/3).

([35]) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (61/9).

([36]) تهذيب التهذيب (37/11).

([37]) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (62/9).

([38]) الضعفاء والمتروكون للنسائي (ص: 104).

([39]) الكامل في ضعفاء الرجال (411/8).

([40]) تهذيب التهذيب (37/11).

([41]) المجروحين لابن حبان (89/3).

([42]) انظر ترجمته في: الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة (369/2). وتقريب التهذيب (ص: 593).

([43]) أخرج له النسائي في السنن الكبرى (337/9) برقم (10690) وأعله بالاختلاف على الأوزاعي فيه، وبرقم (10692) وأعله أيضاً بالاختلاف على عبيد الله بن عمر.

([44]) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (164/9).

([45]) الكامل في ضعفاء الرجال (119/9).

([46]) التاريخ الكبير للبخاري بحواشي محمود خليل (288/8).

([47]) سير أعلام النبلاء ط الحديث (399/8).

([48]) الكامل في ضعفاء الرجال (120/9).

([49]) المجروحين لابن حبان (127/3).

([50]) صحيح البخاري (23/3).

([51]) الطبقات الكبرى ط العلمية (252/3).

([52]) فتح الباري لابن حجر (101/4).

([53]) الإلزامات والتتبع للدارقطني: أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي الدارقطني (المتوفى: 385هـ)، دراسة وتحقيق: الشيخ أبو عبد الرحمن مقبل بن هادي الوداعي، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الثانية، (1405هـ - 1985م), (ص: 265).

([54]) تغليق التعليق على صحيح البخاري: لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: 852هـ)، المحقق: سعيد عبد الرحمن موسى القزقي، الناشر: المكتب الإسلامي ، دار عمار - بيروت ، عمان – الأردن، الطبعة الأولى، 1405هـ, (137/3).

([55]) فتح الباري لابن حجر (358/1).

([56]) صحيح البخاري (114/5).

([57]) التاريخ الكبير للبخاري بحواشي محمود خليل (276/4).

([58]) صحيح البخاري (148/2).

([59]) الفصل للوصل المدرج في النقل (696/2).

([60]) مسند أحمد ط الرسالة (569/16) رقم (10969).

([61]) فتح الباري لابن حجر (453/3).

([62]) مسند أحمد ط الرسالة (180/12) رقم (7240)، وصحيح ابن خزيمة (321/4) رقم (2981).

([63]) صحيح مسلم (1214/3).

([64]) صحيح مسلم (1117/2).

([65]) صحيح مسلم (1/167-171).
([66]) شرح النووي على مسلم (3/35).
([67]) صحيح مسلم (2/680-682).
([68]) صحيح مسلم (2/682) رقم (987).
([69]) صحيح مسلم (2/702).
([70]) صحيح مسلم (2/790).
([71]) صحيح مسلم (2/790) رقم (1122).
([72]) صحيح البخاري (3/34) رقم (1945).
([73]) صحيح مسلم (3/1177).
([74]) صحيح البخاري (3/115) رقم (2381).
([75]) صحيح مسلم (3/1249).
([76]) صحيح مسلم (3/1478-1479).
([77]) صحيح مسلم (3/1675).
([78]) صحيح البخاري (3/132) رقم (2465).
([79]) صحيح البخاري (8/51) رقم (6229).
([80]) صحيح مسلم (4/1748).
([81]) صحيح مسلم (4/2006).
([82]) مسند أحمد ط الرسالة (45/517).
([83]) صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان: لمحمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبدَ، التميمي، أبي حاتم، الدارمي، البُستي (المتوفى: 354هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، نشر: مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة الثانية، (1414 – 1993م), (13/56).
([84]) الأدب المفرد: لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، (المتوفى: 256هـ)، حققه وقابله على أصوله: سمير بن أمين الزهيري، نشر: مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة الأولى، (1419هـ/1998م), (ص: 117).
([85]) ثقة فقيه حافظ، انظر ترجمته في: تهذيب التهذيب (8 / 16)، وتقريب التهذيب (ص: 419).
([86]) سنن النسائي (8 / 85).
([87]) المستدرك على الصحيحين للحاكم (4 / 423).